فهو موجود جزما وخن ما اعتبرنا الا تلك الاحاد
الموجودة فقط لا المجموع الملحوظة فيه الهيئة الا
جتماعية الاعتبارية الغير الموجودة فالاجزاء بأسرها
موجودة فيكون المجموع بهذا الاعتبار موجودا
ولا شك ان ممكن الاحتياجة الى كل واحد من
الممكنات الملحوظة غير المحتاج خصوصا
الى الممكن ممكن وكل ممكن فله علة فعلة اما
نفس المجموع او جزء له او امر خارج عنه
والاول باطل بضرورة وجوب تقدم العلة على
المعلول وامتناع تقدم الشيء على نفسه والثاني
ايضا باطل لان علة الكل يجب ان يكون علة لكل
جزء لان كل ممكن يحتاج الى علة فلو لم يكن علة
المجموع علة لكل جزء لكان بعض الاجزاء معللا
بعلة اخرى فلا يكون ما فرضنا علة للمجموع
وحده علة له بل لبعضه فقط واذا كان علة

لكل

علة جزء فيكون ذلك الجزء علة لنفسه ولعلله
واذا بطل القسمان الاولان تعين الثالث فيكون
علة المجموع امرا موجودا خارجا والموجود الخارج
عن جميع الممكنات واجب لذاته وهو المطلوب على
هذا التقدير يندفع عنه جميع ما يورد عليه
منها ان المجموع يتصف بالتناهي وبالا تناهي
للمجموع له فاثبات الواجب بما يشعر بالتناهي
يكون مصادرة وذلك لما عرفت من ان المراد
بالمجموع الاحاد بحيث لا يشذ عنها شيء وقد لوحظت
بامر اجمالي شامل لها ومنها انه ان اريد بالمجموع
كل واحد من احاد السلسلة فعلته ممكن اخر
فتسلسلة الى غير النهاية وان اريد بالمجموع
من حيث هو مجموع فلا نم انه موجود لعدم
تحقق الجزء الصوري اعني الهيئة الاجتماعية
وذلك لما مر من ان المراد هو المتعقد بالملاحظة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)